

نماذج التسيير العمومي الجديد – حالات من الواقع الغربي

New public management models – Case studies from the Western world –

د عمرة مهديد جامعة الجزائر 3 amramahdid@gmail.com

أ د عبد النور زوامةية مخبر التنمية الديمقراطية و حقوق الانسان في الجزائر جامعة زيان عاشور – الجلفة –

Abdenour82@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/11

تاريخ الاستلام: 2025/10/ 21

ملخص: اتجه الفكر الإداري الحديث نحو إعادة تحديد وحدات التحليل في الفكر الإداري المعاصر لترتبط بشكل أجل بمفهوم التسيير العمومي الجديد فكانت هناك بوادر واضحة لإعادة أولويات النظم الإدارية. مما يمثل لعملية دمج لخطط التسيير الجديد ، وقد باتت هذه الأخيرة قضية مثيرة للجدل فكان هذا السبب في اختيارنا للموضوع الذي يتمثل في اكتشاف تحديد مختلف النماذج النظرية للتسيير العمومي الجديد واسقاطاتها الواقعية. وذلك بهدف اكتشاف تأثير التسيير العمومي الجديد على مؤشرات التنمية الإدارية وهو الأمر الذي يبرز أهمية هذا الموضوع كونه يتعلق بقياس مدى ادراك صانع القرار الإداري لضرورة التوازي في عملية وضع الخطط الإدارية مع تطورات الفكر الإداري الحديث.

الكلمات المفتاحية: التسيير العمومي الجديد- الفكر الإداري- نماذج التسيير العمومي الجديد- التنمية الإدارية

Abstract: Modern administrative thought has moved towards redefining the units of analysis in contemporary administrative thought to be linked in a more recent way to the concept of the new public management. There were clear signs of redefining the priorities of administrative systems in a way that represents a process of integrating the new management plans. This latter issue has become a controversial one, which is why we chose this topic: exploring and identifying the various theoretical models of new public management and their practical applications. The aim is to discover the impact of new public management on administrative development indicators. This highlights the importance of this topic, as it relates to measuring the extent to which the administrative decision-maker understands the need to keep pace with developments in modern administrative thought when developing administrative plans.

Keywords: New public management - Administrative thought - New public management models - Administrative development

مقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة التسيير العمومي في الوقت الحالي أخذت جدلاً واسع النطاق، لارتباطها بالعديد من المفاهيم والمواضيع بل لتعدد ابعاد النظر إلى هذه الظاهرة في حد ذاتها، وتعدد زوايا تحديد المفهوم بشكل خاص ، ولما كان الفكر الاداري في جل النظم يشكل بعدا محوريا لمؤشرات التطور في دولة أو أخرى، كان الاتجاه السائد والمناهي بضرورة الاهتمام بالنماذج الحديثة للتسيير والتخلي التدريجي عن المفاهيم القديمة المتمحورة حول النماذج التقليدية البحتة، ولذا نجد اغلب الدول شهدت أو اضطرت - ان صح التعبير - إلى هذا التحول ، وبهذا أثرت الشكوك في مدى نجاعة والتعويل على النماذج الحديثة في التسيير العمومي في تحقيق هذا المؤشر . إن هذه النقطة دفعتنا لطرح التساؤل التالي:

ماهي ابرز نماذج التسيير العمومي الجديد في الفترة الراهنة ؟ وهل يمكن الركون إلى هذه النماذج للتحديث والحكم على تطور الانظمة الادارية بالنسبة للتجارب التي تبنتها ؟

فرضيات البحث:

بناء على ما سبق نطرح الفرضيات التالية:

1. تعد نماذج التسيير العمومي الجديد نماذج واقعية تطبقها العديد من الدول .
2. نماذج التسيير العمومي الجديد تعد مقياس دقيق للتحديث عن تطور النظام الاداري في بلد ما .
3. التسيير العمومي الجديد رغم الترويج له بشكل مبالغ فيه لم يجد وعاء اداري مناسب في الكثير من التجارب الاوربية .
4. التسيير العمومي الجديد من خلال نماذجه النظرية يعبر عن تطور صريح في الفكر الاداري الغربي بشكل خاص .

اهداف البحث:

نهدف من خلال البحث في موضوع التسيير العمومي الجديد الى ما يلي :

1. اكتشاف أبرز النماذج النظرية للتسيير العمومي الجديد .
2. اكتشاف اهم التجارب الغربية التي تبنت اسلوب التسيير العمومي الجديد واهم النتائج التي توصلت اليها

3. البحث في اهم الثغرات التي وقع بها رواد التسيير العمومي الجديد.

4. محاولة الاحاطة بمختلف الانتقادات التي طالت التسيير العمومي الجديد واسباب انتقاده بذلك الشكل.

منهجية البحث:

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث (3) نقاط اساسية:

1. عوامل ظهور التسيير العمومي الجديد

2. مبادئ ونماذج التسيير العمومي الجديد.

3. بعض التجارب الرائدة في التسيير العمومي الجديد

4. تطور البرامج الاكاديمية لدراسة التسيير العمومي في اوروبا

5. انتقادات التسيير العمومي الجديد.

1. عوامل ظهور التسيير العمومي الجديد:

تعود البداية النظرية للتسيير العمومي الجديد الى الافكار الليبرالية خلال عقد السبعينيات عندما استفحلت الازمة الاقتصادية بالدول الصناعية والتي تم تفسيرها بانها بسبب تدخل الدولة وتجسد نظريات في مدرسة شيكاغو في منتصف سنوات السبعينيات اما ميدانيا فقد تجسدت بعض مبادئ التسيير العمومي في بعض مشاريع اصلاح تسيير العمومي والإدارة في بعض الدول الانجلوساكسونية مثل بريطانيايون نيوزيلندا وذلك في بداية ثمانينيات ويعود مصطلح التسيير العمومي الجديد او الادارة العامة الجديدة كريستوفر هود سنة 1990، وخلال فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت الافكار المنادية بهذا النموذج على يد سبور نو جبلر من خلال استخدام نماذج التسيير الخاص في مجال التسيير العمومي(بن حاح، 2022، ص16)، حيث يعرف التسيير العمومي الجديد بأنه: "تسيير المنظمات العمومية الذي يستمد افكاره من العلوم الاقتصادية عكس التسيير التقليدي الذي يستمد افكاره من العلوم القانونية" كما يعرف بأنه الانتقال من الادارة العامة التقليدية الى ادارة عامة جديدة قائمة على مفهوم الدولة المسيرة ". (بابا عربي، 2023، ص45) وقد اتفق جل الباحثين على تحديد أبرز عوامل ظهور التسيير العمومي الجديد كما يلي:

1.1. تراجع دور الدولة:

بعد تدخل الدولة منذ عام 1870 في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي منتصف السبعينات عرفت الكثير من الدول الليبرالية ازيمات اقتصادية وعليه كانت اولى الاصلاحات تقليص دور الدولة واعطاء المجال للقطاع الخاص ، بدأت ملامح الخطاب الليبرالي تظهر بعد ازمة انهيار اسعار البترول هذا الخطاب الذي يهدف الى الانسحاب التدريجي للدولة لقد مثلت قوانين الاستقلالية بداية تجسيد هذا الانسحاب وجاءت قوانين الخصوصية لاستكمال المذهب الليبرالي وبصورة عامة فان الاصلاحات كانت تستهدف نقطتين:

➤ جلب موارد اضافية خارج الموارد العمومية في اشباع اوسع للطلب.

➤ الانسحاب الجزئي للدولة واشراك القطاع الخاص

2.1 ضعف الاداء والفعالية للقطاع العمومي:

أدى تزايد التكنولوجيا والعولمة الى تراجع كفاءة القطاع العمومي بشكله التقليدي وبالتالي ظهور اولوية النماذج المستحدثة في التسيير العمومي .

- الرغبة في معالجة الاختلالات التي ميزت التسيير العمومي التقليدي ومن بينها البيروقراطية وقد تركز هذا المفهوم في الميدان انطلاقا من تدعيم منظمات الدولية مثل البنك العالمي ومنظمه التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا التسيير يقوم على اليات السوق ومحاكاة القطاع الخاص. (بن عيسى، 2007، ص 10)

3.1 تأثير النظريات الحديثة: من بينها:

نظرية التكاليف (عقد الصفقات العمومية):

تعود هذه النظرية الى سنة 1937 من خلال مساهمات النظرية لـ «غاوس» وقد قام ويليام سون ابتداء من سنوات السبعينيات بتطوير هذه النظرية لتصبح نظرية تكاليف عقد الصفقات اهم المواضيع المتعلقة بالتسيير العمومي من حيث ان تقديم الخدمات العمومية قد يكون مكلفا اذا لجأنا الى اليات السوق. بمفهومها الضيق وهو ما يبرر لجوء الدولة الى العمل بهذه النظرية من خلال اعتبار العلاقات السوقية في اشكال تعاقدية وتم تبرير لها من خلال مساهمات اخرى كنظرية الاتفاقات ونظرية العقود.

نظرية الوكالة: تتضمن عنصرين:

• التحديد الدقيق لصلاحيات المسيرين كمنفذين للسياسة العامة.

• ان تحقيق العنصر السابق يضمن الرفع من كفاءة واداء المسيرين والتحديد الدقيق لتكاليف.

هذا بالاضافة الى زيادة الاهتمام بكفاءة الخدمات المقدمة من طرف المنظمات العمومية (عبد العالي ، 2022، ص384).

2. مبادئ ونماذج التسيير العمومي الجديد:

2.1. مبادئ التسيير العمومي الجديد : حدد كل من اوسبورن. وبوليت مجموعة من المبادئ للتسيير العمومي الجديد:

- الاهتمام بالاداء: اي الاهتمام بأداء الموظف بدلا من الاهتمام بالقوانين .
- التخلص من البيروقراطية: الحكومة شر لا بد منه كما يتصور الكثيرون .
- الاخذ بمبادئ القطاع الخاص: الابتعاد عن المركزية الشديدة التي عرفها التسيير التقليدي .
- المنافسة و السوق: بدلا من التركيز على تقديم الخدمات ، حيث تصبح الادارات العامة في حالة تنافسية.
- ابرام عقود واتفاقيات مع الوكالات وتفويض السلطة:
- الاهتمام بالمواطن كزبون: بدلا من الاهتمام بالمواطن كعميل يتم تقديم الخدمة بدون الاهتمام برضا المواطن.
- التركيز على مخرجات النظام: اعادة تنظيم الخدمات العمومية بالتركيز على نوعية الخدمات.
- تخفيض التكاليف: الاهتمام بتقليل التكاليف والجودة
- دعم الرقابة : الرقابة الداخلية على نوعية وجودة الخدمات . (بوقلاشي، 2019، ص101،100)

2.2. نماذج التسيير العمومي الجديد:

1.2.2. النماذج النظرية للتسيير العمومي الجديد:

نموذج اسبورن وجايلر: ويسمى نموذج اعادة اختراع الحكومة ويتضمن:

➤ حكومة تحفيزية.

➤ حكومات تنافسية.

➤ حكومة موجهة نحو النتائج.

➤ حكومة يحركها العملاء .

➤ حكومة مغامرة.

➤ حكومة لا مركزية.

➤ حكومة استباقية (بن عيسى، مرجع سابق)

➤ حكومة يحركها السوق.

سيطر هذا النموذج على حقل الادارة العامة في الربع الاخير من القرن العشرين ، يرتكز اساسا على النظرية الايجابية للاعمال والمنظمات الحكومية حيث يرى بأنها تحتاج فقط الى استراتيجية فعالة للتغيير من اجل التطوير (جوال، 2016، ص61).

نموذج كريستوفر كولي:

يتضمن هذا النموذج اصلاح الادارة العامة كظاهرة عالمية عكس النموذج الاول الذي يعتبرها ظاهرة محدودة لذلك يرى بوليت ان العناصر العامة للنموذج الجديد للتسيير العمومي الجديد ما يلي:

➤ الاعتماد على النماذج الكمية والقياس واللامركزية .

➤ تبني التعامل بالعقد او الصفقة .

➤ محو الحدود بين القطاعين العام والخاص.

➤ اعاده تعريف المواطنين كمستهلكون بدلا من مستخدمي الخدمات العامة .

➤ التركيز على المواطنين على انهم عملاء.

نموذج باولو هوريو:

يعتبر هذا النموذج في حد ذاته مدخل لمفهوم التسييرية ضمن انتقاده لمختلف التجارب التي مرت بها الدول في مجال اصلاح الادارة العامة، فقد قدم مجموعة من المبادئ عرفها من خلالها وظيفة المسير في التسيير العمومي الجديد:

- مبدأ الكفاءة الاقتصادية: يقتصر دور الدولة على الحفاظ على الشروط اللازمة لعمل السوق وخصخصة انشطته الدولة.
- مبدأ الفصل بين القرارات الاستراتيجية: من خلال احياء النظرية القديمة للفصل بين السياسة والادارة التي قدمها ودرويل سون عام 1887.
- مبدأ اللامركزية.
- مبدأ رضا العاملين: بدلا من الامتثال للاجراءات ويصبح المواطن عميل وتعميم تقييم الاداء
- تحرير سوق العمل.
- مبدأ اسبقية الرقابة المالية، بمعنى الرقابة المالية الفعالة.

نموذج منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ocde:

خلال التسعينيات من القرن الماضي اتجه الدول الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الى عمليات اصلاح واسع في القطاع الحكومي استجابة للضغوطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتساعد منافسة وتداعيات العالم المتزايدة الطلب على تقديم خدمات اكثر جودة.

- حددت منظمة التعاون الاقتصادي ثمانية اتجاهات خاصة بالتسيير العمومي الجديد:
- تعزيز مهام التوجيه في المركز.
- تفويض السلطة .
- المرونة. (شرقي، 2025)
- الرقابة والمحاسبة.
- تحسين ادارة الموارد البشرية.

➤ تحسين نوعية التنظيم.

➤ استجابة للمتطلبات.

➤ تطوير المنافسة.

➤ تحسين التكنولوجيا .

➤ تحقيق اللامركزية. (شرقي، 2025)

نموذج بوسطن و جياك:

يستند هذا النموذج الى عدة عناصر ويعبر هذا النموذج عن سيادة علم ادارة الاعمال وهو ما يلاحظ بقوة في الجامعات والاكاديميات فهو يعبر عن حكومة صغيره وعن خصوصية وظائف الحكومة وارضاء الزبون ويتم التحول من التنظيم الهرارشي الى تنظيم المبسط. قدم بوسطن دراساته في الادارة العامة في نيوزيلندا وذلك من خلال اربع تيارات: نظرية الخيار العام، نظرية الوكالة، نظرية نفقات المعاملة او الصفقة واخيرا ثنائية التسيرية- التسيير العمومي الجديد:

نظرية الخيار العام:

ظهرت هذه النظرية في نهاية الستينيات من القرن العشرين مع اعمال مدرسة فرجينيا وهي تعبر عن افكار الليبراليين والنيوليبراليين وتفترض ان المنظمات العامة غير فعالة بسبب ضغوط البيروقراطية، حيث ترى بان السياسيين والاداريين سيقدمون مصالحهم الخاصة على المصلحة العام وبذلك لابد من تقليص دور الدول وسميت ايضا هذه النظر بنظرية الخيار الاجتماعي ونظرية الخيار العقلاني، فتفضيل المصلحة الخاصة حسب هذه النظرية سيؤدي الى عدم كفاءة وفعالية التسيير الداخلي للدولة والحل يكمن في توفير عقد الخدمة في الوكالات من خلال مضاعفه الارباح لاعطاء القوه للمستخدمين.

نظرية الوكالة:

تقوم هذه النظرية على فكرة عمل المنظمات كعلاقه عقود من خلال توكيل قطاعات اخرى لقيام بتسيير بدلا من الدولة من خلال وضع عقد بينها وبين الدولة، تفيد هذه النظرية ان المنظمة عبارة عن مجموعة علاقات بين المنظمة ومسيرها الذي غالبا ما يملك سلطة تفويض الصلاحيات تسمح له بالتعامل مع الزبائن بصفته المالك لتلك المنظمة (بن عيسى، 2007، ص 12).

بالاضافة الى النماذج المذكورة هناك من وضع نماذج اخرى حسب بعض التصنيفات :

حسب تصنيف فيرلي و آل نجد نموذج الكفاءة. نموذج لا مركزية وتقليص الحجم.. نموذج البحث عن الامتياز نموذج التوجه للخدمة العمومية.

حسب تصنيف مانكز: نجد نموذج الكفاءة نموذج المرونة التنظيمية نموذج النوعية النموذج التساهمي.

حسب تصنيف بولجيان: نجد نموذج النوعية نموذج السوق نموذج اللامركزية. (شرقي، 2025).

3. بعض التجارب الرائدة في التسيير العمومي الجديد:

عرفت الكثير من الدول الغربية اصلاحات ادارية نسبت الى ما يعرف بتسيير العموم الجديد فقد جاءت هذه التجارب على فترات ومراحل مختلفة وهي اصلاحات طويلة المدى حيث نجد؛

1.3. التجربة الامريكية:

منذ عشر (10) سنوات الماضية قامت الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ مشروعي اصلاح في الادارة وتشمل كل الادارات تقوم على مبدأ الابداع ومبدأ محاكاة القطاع الخاص في مجال التسيير تم الاعلان عن هذا الاصلاح من خلال نشر تقرير تحت عنوان انشاء ادارة تعمل احسن وتكلفة اقل:

.créer une administration qui travaille mieux et coûte moins

هذا العنوان يعكس الثقافة الجديدة في التسيير، التي ترغب الحكومة الفيدرالية في غرسها لدى اعوان الادارة الامريكية وقد تم تنفيذ هذه الاصلاحات على مرحلتين:

المرحلة الاولى:

بداية 1993 الى منتصف 1994. المرحلة الثانية ابتداء من منتصف 1994: تمت المصادقة على نص هذا القانون الذي يهدف الى:

- جعل الادارات مسؤولة عن انشطتها والاهتمام بثقه المواطنين.
- تشجيع الاصلاحات التي كانت نموذجاً لتجارب ناجحة على عامة المشاريع.
- تحديد المدى الزمني للاهداف من قبل الادارة.
- السهر على التحسين المتواصل للتسيير الداخلي في المصالح الادارية.

وقد تم تطبيق هذه الاصلاحات من خلال اربع مستويات وهي:

○ الخطة الاستراتيجية.

○ برنامج الاداءات السنوية.

○ التقرير حول الاداءات الثانوية.

○ مرونة الحسابات التسييرية.

وكان اجل التنفيذ يصل الى سنة 1997. (شرقي، 2025)

2.3 . التجربة البريطانية:

تعود بوادر الاصلاح الاداري في بريطانيا الى وصول السيدة مارغاريت تاتشر الى السلطة سنة 1979 التي بدأت بإنشاء وكالات في المصالح الادارية بعد اللجوء الى خوصصة المصلحة والتي تفيد التحلي عن تطبيق نفس النظام ونفس الانماط على المهام ذات الطبيعة المختلفة والتحديد السنوي للاهداف وفقا لمرجعية كل الوكالة ففي سنة 1988 نشرت اللجنة انشات للاهتمام بمصالح الادارات العمومية تقريراً عنوانه:

-The next Steps-improving Management In Geverment

عرفت هذه الاصلاحات بالعبارة الاخيرة من عنوان التقرير The next Steps والتي تعني المراحل او الخطوات القادمة انصب موضوع تقرير حول كيفية احلال وكالات كل منها مسؤول عن نشاطه امام الوزارة الوصية العمومي الذي يتسم بوحدة انماط التسيير وقد وصل عدد الوكالات الى 170 وكالة يشتغل بها اكثر من 80 من موظفي القطاع العمومي بعد عملية الخوصصة التي ادت الى تخفيض العدد بثلاث الموظفين قبل انشاء وكالات وكانت اكبر وكالة هي تلك التي تشتغل في الاجتماعية. بالاضافة الى ذلك نجد ميثاق المواطنين الذي اصدرته الحكومة البريطانية سنة 1991 سمتهها وميثاق المواطنين الهدف منها هو دفع القطاع العمومي الى رفع الخدمات.

3.3 . التجربة الفرنسية:

بعد الاصلاحات الادارية لسنة 1982-1983: التي انصبت بصورة اساسية على اللامركزية من خلال تحويل مجموعة من صلاحيات الادارة المركزية الى ادارة المجموعات المحلية تم وضع اصلاحات 1989 تضمنت مقاربة جديدة تعتبر ان الاستمرار في التأكيد على اصلاح الاجراءات لا يؤدي بالضرورة الى زيادة اداء المصالح الادارية، فالمبادرة

الفرنسية في مجال الإصلاحات اقرب ما يكون من مفهوم الوكالة بالاصلاحات البريطانية حيث تتركز على اشراك الموظفين في تسيير الادارة لانها كانت صعبه التطبيق بسبب مركزية شديدة للادارة في فرنس ما منع من انتشار هذه الاصلاحات.

4. تطور البرامج الاكاديمية لدراسة التسيير العمومي الجديد في اوروبا:

ارتبطت بداية الدراسة العلمية للادارة العامة في اوروبا بدراسة مفاهيم الدولة اذ تم انشاء اول برنامج لدراسة الكاميرالية في بدايات القرن الثامن عشر في بروسيا (المانيا حاليا) وكان الاهتمام ينصب حول تنظيم الدولة خلال عقبه الستينيات بشكل خاص. ومع الارتباط التاريخي لظهور الادارة العامة كأجهزة مملوكة للدولة ويظهر ذلك في النظام الانجلوساكسوني وتمثله المملكة المتحدة والنظام النابليوني وتمثله فرنسا والنظام الجرمانى وتمثله المانيا، لكن كان هناك اختلاف في تطبيق ففي بريطانيا كانت ادارته العامة متأثرة بالمدرسة الاقتصادية وفي فرنسا تأثرت بالعلوم السياسية والقانون وفي المانيا تأثرت بدولة القانون وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الادارة العامة في اوروبا تتحول تدريجيا من الصبغة القانونية الجافة الى طابع جديد يتسم بثلاث سمات:

الطبيعة البيئية: حيث اصبح الجهاز الاداري في حد ذاته وحده التحليل.

التعددية المعرفية: امكانية دراسة اي مجال معرفي من مجالات العلوم الاجتماعية او الانسانية على ان يكون التحليل الاداري جزءا من مادتها.

الادارة العامة كتخصص قائم بذاته: اعتبار الادارة العامة تخصص اكاديمي قائم بذاته مستقل (شرقي، 2025).

تتسم عملية التغيير التي مر بها حقل الادارة العامة في اوروبا على انها تدريجيا بدأت فعليا بعد الحرب العالمية الثانية على النحو التالي:

انشاء معهد الدراسات السياسية في فرنسا 1945 واعقبه المدرسة الوطنية الفرنسية للادارة العامة ENA والتي كان يدرس بها الموارد البشرية للالتحاق بالادارة العامة.

في منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين (1955.1970): تم انشاء العديد من اقسام الإدارة العامة في الجامعات الأوروبية في ايطاليا وتم التراجع عن الطابع القانوني والاهتمام بالمهارات المهنية للعاملين.

خلال الثمانينيات والتسعينيات؛ ظهرت موجة الإدارة العامة الجديدة npm حيث تم الاعتماد على فرضيات إدارة الأعمال من طرف الإدارة العامة والاتجاه نحو الخاصة. واستجابة نصف البرامج الدراسية في الجامعات الأوروبية بعد 25 عام لهذا التوجه

المتأمل السياق الأوروبي في تخصص الإدارة العامة يلاحظ وجود عدة نماذج على النحو التالي:

1.4 . النموذج الانجلو ساكسوني (المدرسة الانجليزية في الإدارة العامة):

تمثل هذه المدرسة بشكل اساسي المملكة المتحدة/ ايرلندا فبحلول اواخر الستينات والسبعينيات حيث كانت برامج الإدارة العامة جزءا من برامج العلوم السياسية وبعد تقلص حجم الاقبال طلابي على دراسة برامج الإدارة العامة في بريطانيا في التسعينيات تم غلق هذه النوعية من البرامج لا سيما برامج الماجستير ومن ثم تم التركيز على دراسات نظرية الخيار العام ودراسة الخبرة البريطانية في مجال الإدارة العامة الجديدة وعلى العموم المدرسة الانجليزية لا تضع حواجز بين تخصص الإدارة العامة في صورتها التقليدية والإدارة العامة المرتبطة بمفاهيم ادارته الأعمال.

2.4 . النموذج النابليوني (المدرسة الفرنسية):

ساد هذا النموذج في فرنسا اليونان اسبانيا والبرتغال وايطالي تأثرت تأثر هذا النموذج بالنظام الفرنسي الذي يتميز بالمركية الشديدة والتأثر الكثير بالعلوم القانونية خاصة القانون الاداري في فتره الستينيات وسرعان ما تراجعت هذه النظرة في اواخر ثمانينيات مع بروز نماذج دراسة السياسات العامة الا انها بقيت مزيجا من نظريات القانون الحكومية وما شكل صعوبات امام الباحثين لتحديد مجال دراسة الإدارة العامة هل هي بيئة السياسات ام السياسات العامة نفسها ام القانون الاداري.

3.4 . المدرسة الالمانية في دراسة الإدارة العامة:

تتضح معالم هذه المدرسة في كل من دول المانيا المجر هولندا سويسرا ابتسم هذا النموذج بهيمنة الفكر القضائي والقانوني والتأثر بمدخل البيروقراطية وافكار منذ الحرب العالمية الثانية وبعد ظهور تيار الإدارة العامة الجديدة سيطر المدخل الاقتصادي الليبرالي الذي يستند الى مفاهيم القطاع الخاص (شرقي، 2025).

4.4 . المدرسة الاسكندنافية في دراسة الإدارة العامة:

هذا التوجه ظهر في فنلندا السويد الدنمارك النرويج تأثرت هي الاخرى بسيطرة لغة القانون في السبعينيات الا انها ما لبثت انت اثرت هي الاخرى بمدارس ادارة الأعمال.

اتجاه دراسة الادارة العامة في دول شرق ووسط اوروبا:

اتضح معالم هذا النموذج في كل من المجر سلوفينيا سلوفاكيا استونيا جمهورية التشيك الى غاية 27 عاما خاصة في فترة ثمانينات غلبت عليها الطبيعة القانونية والرسمة برامج الادارة العامة بمفاهيم الاعمال سيطرت في الفترة السابقة والذي يتميز بمبادئ الاشتراكية وسيطرة الدولة وبعد سقوط الشيوعية بدأت هذه الدول تدين بالمذهب الليبرالي خاصة بعد امدادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالمساعدات لاعادة تشكيل اجهزتها الادارية فكان امامها خيار نموذج الليبرالية. ما يعاب على هذه الدول انها بقيت بعيدة عن المعايير الدولية كمعايير المدارس الأمريكية وغرب اوروبا.

فكرة الوصول لنمط اوروبي موحد لبرامج دراسة الادارة العامة و تدويل هذه البرامج:

بعد تجربة التكامل والاندماج الاوروبي تم توحيد البرامج الدراسية للادارة العامة بوصفها برامج اوروبية المحتوى وهو ما تبلور بشكل اوضح مع قيام الجمعية الاوروبية للادارة العامة 1999 يكاد يتفق رواد المدارس الاوروبية على ايجاد نوع من التوازن بين دراسة برامج الادارة العامة على مستوى الماجستير والدكتوراه من منظور اوروبي وفي نفس الوقت عدم اهمال العامل الوطني لتزويد الخريجين بالمعارف المتخصصة حسب حالة كل دولة لتؤهلهم لشغل الوظائف بالقطاع الحكومي بدول التي ينتمون اليها، حيث نجد من بين تخصصات الاجبارية الادارة العامة الاوروبية الادارة العامة المقارنة بمفاهيم القطاع الخاص نماذج محاكاة الادارة المقارنة اما المقررات الاختيارية في الماجستير نجد القانون الدستوري للاتحاد الاوروبي، ادارة الصراع والامن الاوروبي، الابعاد الإدارية للاندماج الاوروبي.... وتسعى الدول الأوروبية الى تعميق البعد الاوروبي في دراسات العامة للأسباب التالية:

- تزايد الباحثين من كل انحاء اوروبا والرغبة في نشر مذهب اوروبي موحد في دراسة الإدارة العامة.
- زيادة اعداد الملتحقين بالعمل في الاجهزة الحكومية
- حرية الانتقال والحق في العمل في الاتحاد الاوروبي حيث تسعى كل دولة أوروبية الى جذب اكبر قدر ممكن من الكفاءات داخل ادارتها العامة.
- زياده الكفاءات في الادارة العامة المشبعة بالفكر الاوروبي.
- زيادة الرغبة في تعميق بعد المواطنة داخل الاقليم الاوروبي ككل حيث المواطن عضو جهاز الخدمة المدنية ليس موظفا فرنسيا او المانيا فهو موظف اوروبي (شرقي، 2025)

بعض الآليات المؤسسية الأوروبية الداعمة لاتجاه برامج دراسة الادارة العامة:

1.الاعلانات المتعلقة بتوحيد سياسات التعليم العالي في دول الاتحاد:

اعلان السوربون 2002:

الذي يهدف الى ايجاد سياسات موحدة داخل الكيان الاوروبي تتصل بالتعليم العالي الاوروبي بالجامعات

اعلان بولوغنا 2002:

سارع على نفس الدرب الاعلان سابق والذي يهدف الى زيادة معدلات الحراك الطلابي في شتى الجامعات

الاوروبية بالاضافة الى حركة الاساتذة والمدرسين

اعلان براج:

دعا لرسم خطة التنفيذ من خلال تطوير البرامج التعليمية وتعزيز الابتكار المعرفي في التعليم الجامعي جامعات

الأوروبية مرجعية عالمية من حيث الجودة.

برامج الدراسة الأوروبية المقارنة للإدارة العامة:

2. تعزيز برامج الدراسة الأوروبية المقارنة للإدارة العامة:

حيث اصبحت المقررات اجبارية في العديد من برامج الماجستير في الادارة العامة والدكتوراة مثل الاليات اتخاذ

القرار الأوروبية الموحدة. اساليب ادارة مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

3. تعزيز البعد الأوروبي في دراسة الادارة العامة: وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج:

اولا البرنامج الفرعي الاول socrates:

الذي يشير الى تطوير الأنشطة العلمية داخل الجامعات الأوروبية.

ثانيا برنامج erasmus:

هو برنامج لتبادل الطلاب والبعثات العلمية لتعزيز البعد الأوروبي في البرامج الدراسية الأكاديمية بدأ بهدف إتاحة

فرص التعليم واكتساب ثقافات الدول عبر اقليم أوروبا.

4.تدويل برامج دراسة الادارة العامة الأوروبية خارج نطاق الاتحاد الأوروبي:

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز مجالات التعاون في برامج تعليم العالي الاوروبية مع كل دول العالم بحيث تصبح منظومه التعليم العالي الاوروبية بمثابة مركز منافسة مع القوى العالمية حتى الى دول العالم الثالث من خلال مشروع mondus –erasmus ، هذا البرنامج يختلف عن البرنامج السابقين باعتبار اعضائه من مختلف دول العالم وليس فقط من الاتحاد الاوروبي (العربي، 2018، ص199) .

5. شبكة برامج الادارة العامة الاوروبية Tnpa:

تضم اكثر من 122 عضو من مختلف المؤسسات والمعاهد الاوروبية المتخصصة في الادارة العامة سواء على مستوى البكالوريوس او دراسات العليا تسعة الى تدويل برامج الادارة العامة الاوروبية وخاصة تلك الجامعات التي تخصص في الادارة العامة كما تعمل على تأسيس درجات علمية مشتركة بين اكثر من جامعة في اكثر من دولة اوروبية لنيل الماجستير والدكتوراه في الادارة العامة وتنظيم برامج تدريبيه مشتركة بين اكثر من دولة او جامعة.

6. اتحاد برامج مانشستر الادارة العامة الاوروبية: Enpa:

يعمل هذا البرنامج بشراكة مع دول الحوض البحر المتوسط من خلال تبادل الطلاب.

7. المعهد الاوروبي للادارة العامة eipa:

تأسس عام 1981 يعتبر من اكبر المراكز الفكرية الاوروبية تينك تانك المتخصصة في دراسة مشكلات الادارة العامة تقوم رسالته على تنمية القدرات الادارية للعاملين الحكوميين بدول الاتحاد الى جانب عقد المؤتمرات والندوات.

8. الجماعة الاوروبية للادارة العامة egpa:

تهدف الى تطوير حق الادارة العامة على الصعيد العالمي بالتعاون مع المعهد الدولي للعلوم الادارية في بروكسل تهتم بمسائل الحكومة والفساد الاداري.

9. الجمعية الاوروبية لجودة واعتماد الادارة العامة eapaa:

انشأت عام 1999 تمنح شهادات الجودة والاعتماد لبرامج الادارة العامة بدول الاتحاد.

10. الشبكة الاوروبية للادارة العامة epan:

تهتم بفكرة المدارس الصيفية لطلاب والباحثين من مختلف الدول الاوروبية (العربي، 2018، ص199) .

بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر البحثي الإداري الأوروبي:

1. توحيد معايير الدراسة في حقل الإدارة العامة في المدارس الأوروبية وتدويلها.
2. تقليل عوارض البيروقراطية التقليدية والحد من المركزية المفرطة والانتقال من نموذج البيروقراطية الى نموذج الحكومة
3. تشجيع الاختلاف والتمايز والتشاركية.
- تحقيق استقلالية حقل الإدارة العامة عن الحقول المعرفية الأخرى وخاصة العلوم السياسية،الاقتصاد (ساحلي، 2012). التأكيد على الدراسة المقارنة للإدارة العامة على الأقل في نطاق المحيط الأوروبي.
4. تعزيز التكامل المنهجي في موضوعات الإدارة العامة والجمع بين الأسلوب الكامل والكيفي في التحليل الإداري.
5. معالجة القضايا المختلفة مثل: التلوث، التغيرات السكانية.... الخ من منظور الإدارة العامة ومن منظور الحقول المعرفية الأخرى.
6. تطوير المفاهيم النظرية للإدارة العامة مع الاعتماد على نظريات علم الاجتماع ونظرية العلوم السياسية دون استعاره نظرياتها (العربي، 2018، ص199) .
7. تقريب الفجوة بين النظرية والممارسة في مجال الإدارة العامة مع التمييز بينه وبين البرامج الدراسية الموجهة للممارسين من الإدارة العامة عن تلك البرامج الموجهة لشباب الأوروبي حديث التخرج.
8. المزج بين المفاهيم النظرية والحالات العملية في تصميم البرامج الدراسية المتعلقة بالجودة التعليمية في المقررات الأوروبية.

التحديات التي تواجه النظام الأكاديمي الأوروبي في الإدارة العام:

- أغلب الشباب الأوروبي يجذبهم العمل في القطاع الخاص لذلك فإن التحدي الأول الذي يواجه الإدارة العامة في أوروبا هو عدم جاذبية حقل الإدارة العامة بالنسبة للشباب الدارسين.

■ وجود انقسامات في الرأي حول تصميم المقررات الدراسية الخاصة بالادارة العامة فبعض الاساتذة الاوروبيين يرى ان حقل الادارة العامة يجب ان يكون مستقلا بذاته ويرى اخرون انه متكامل مع القانون والعلوم السياسية والاقتصاد.

■ مسألة تعدد اللغات: توجد اكثر من 23 لغة اوروبية تعد عائقا امام الطلاب الوافدين من الدول الغير الناطقة بنفس اللغة ومن ثم تقليل فرص الافادة من هذه البرامج (ساحلي، 2012).¹

5. انتقادات التسيير العمومي الجديد:

ان بي م ليس نموذجا فقط بينما يعتبر برنامج للاصلاح انما مبادرة لتبني اساليب والتقنيات الادارة الحديثة للحد من البيروقراطية ومع ذلك فان هذه المبادرة واجهت انتقادات خطيرة، حيث اهتمت بانها تتعارض مع قيم الخدمة العامة من خلال استخدام مبادئ ادارة القطاع الخاص، ويمكن شرح انتقادات الـ — ان بي م من خلال ما يلي:

1.5 . هيمنة القواعد الاقتصادية:

- تعريف المواطن كزبون .
- وجود تناقضات مختلفة .
- تجاهل الاختلافات بين القطاعين العام والخاص
- اعتماد نفس برنامج الاصلاح لمختلف البلدان.
- استبعاد قيم مثل المشاركة والمواطن فالمقاربة التسييرية لا تركز بشكل كافي على القيم الديمقراطية.
- غياب الطابع الاجتماعي: يمكن القول ان ما اهملته الام بي ام الديمقراطية القائمة على المساواة المتمحورة حول المجتمع واعتماد شكل ديمقراطي موجه نحو الفرد.
- انتقاد اخر ينبع من تعريفه للمواطن حيث يتم اعتباره زبون وهذه الصيغة تتوافق مع النهج الليبرالي الذي يركز على الحقوق الفردية ويتجاهل حقوق الجماعة (شرقي، 2025) .
- تطبيق تقنية ادارة القطاع الخاص على القطاع العام سيشجع على استخدام تقنيات القطاع الخاص.

2.5 . انتقادات اخرى :

هذا النموذج ينظر الى المواطنين عن تمثيلهم من قبل الادارة كما يشير مونج كول» انا تعزيز اللامركزية في المؤسسات العمومية يؤدي بشكل متناقض الى قرارات مركزية من قبل المسؤولين العموميين على المستوى المحلي.

كما هناك انتقاد اخلاقي لهذا النموذج الان بي ام حسب هيويز» على الرغم من انه يمكن التعرف بسهولة على السلوك غير الاخلاقي او الفاسد بسبب زيادة الشفافية الا ان ممارسات القطاع الخاص يمكن ان تؤدي الى الفساد.

اخيرا انتقد النموذج بسبب تحقيقه غير متكافئ للفوائد للبلدان متخلفة حيث يذكر بوليدانو» ان عدد قليلا جدا من تعميمات الان بي ام صحيحة وان الاصلاح لا يؤدي الى نتائج مماثلة في كل بلد فهذا النموذج ليس برنامج اصلاح ملائم لدول المتخلفة بسبب وجود بعض المشاكل مثل الفساد والقدرة الادارية المنخفضة والدول المتخلفة لا يمكنها الابتعاد عن النموذج البيروقراطي وبالتالي فان الفرضية القائلة بان مقاس واحد يناسب الجميع يمثل مشكله. على الرغم من ان الازمة المالية التي ضربت العالم في 2008 اضعفت شرعية ادوات الان بي ام (NPM) وبدأت تحاول الابتعاد عنه، فقد فقدت الليبرالية الجديدة هيمنتها السياسية على مدى 30 سنة الماضية بسبب الازمة الاقتصادية والتي جعلت من الان بي ام وهكذا ظهرت من جديد المقاربة الكثرية التي تدعو الى عودة تدخل الدولة وبدأ التفكير في السعي الى نماذج بديلة.(اتجاه ما بعد NPM) (شرقي، 2025) .

الخاتمة :

اخيرا يمكن القول ان التسيير العمومي الجديد لم يعد الابتكار الذي اخر ما توصل اليه الفكر الاداري حيث ظهر اتجاه ما بعد Npm بسبب التناقضات والانتقادات التي تعرض لها هذا الاتجاه خاصة بسبب تركيزه على الجانب الاقتصادي حيث طمس الجانب الاجتماعي للادارة العامة باعتباره اهم جانب يقوم عليه قطاع الخدمات العمومية

حيث ركز التسيير العمومي الجديد على تحقيق الأهداف والنتائج، مما قد يؤدي إلى إهمال جوانب مهمة مثل تقليل دور الدولة في تقديم الخدمات العامة، وهو يؤثر على حقوق المواطنين. وبالتالي قمميش القيم العامة والاجتماعية. من جهة اخرى يجادل البعض بأن تطبيق نماذج التسيير العمومي الجديد في القطاع العام قد يكون صعباً بسبب الطبيعة الخاصة للخدمات العامة يثير التسيير العمومي الجديد مخاوف بشأن المساواة والعدالة في تقديم الخدمات العامة، خاصة للفئات الضعيفة. وعليه نخلص الى النتائج التالية:

نتائج البحث :

1. التسيير العمومي الجديد اسلوب اداري يحمل خصائص الادارة العمومية ضمن قالب اقتصادي .

2. النماذج النظرية للتسيير العمومي الجديد تتقاطع في الكثير من النقاط وبرزها الاهتمام بالمواطن كزبون ، والاعتماد على خصائص ومبادئ القطاع الخاص في التسيير.
3. اغلب الدول الغربية وخاصة الاوربية منها ، اعتمدت على التسيير العمومي الجديد كنظرية واسلوب في الادارة العامة وكذا منحه للتدريس في مختلف المعاهد الاوربية المشتركة.
4. التسيير العمومي الجديد رغم بعض الايجابيات انتقد كثيرا حتى من قبل الباحثين الذين اشادوا به في بداية ظهوره بسبب الثغرات التي ظهرت ضمن تطبيق النماذج النظرية وهو ما أدى الى ظهور اتجاه ما بعد التسيير الجديد .

التوصيات :

تأسيسا على ما سبق نطرح بعض التوصيات:

1. ضرورة تكثيف البحث في موضوع التسيير العمومي الجديد بشكل اكثر دقة .
2. البحث في الاتجاه الذي ظهر في ما بعد التسيير العمومي الجديد بشكل مقارن من اجل اكتشاف عناصر الاختلاف والتقاطع مع الافكار المؤمنة بالتسيير العمومي الجديد.
3. البحث في التجارب العربية التي تبنت مبادئ التسيير العمومي الجديد والنتائج التي توصلت اليها .

قائمة المراجع:

المقالات:

1. ليلي بن عيسى، التسيير العمومي الجديد – المقاربات النظرية والتجارب الواقعية - ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، عدد16، جوان 2007، ص 10 .
2. بشير عبد العالي ، التسيير العمومي الجديد كآلية لاصلاح الادارة العمومية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (الوادي)، مجلد7، العدد1، مارس 2022، ص384.
3. محمد عوض العربي ، ملامح النظام الاكاديمي المعاصر لدراسة الادارة العامة في اوربا ، مجلة دراسات، المجلد 19، العدد3، يوليو 2018، ص 199.
4. محمد السعيد جوال، ترقية اداء المنظمات العمومية في ظل مقارنة التسيير العمومي الجديد (NPM) – دراسة نظرية تحليلية- ، المجلد12، العدد 14، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2016.

الملتقيات :

1. المبروك ساحلي، يوسف بن يزة، التسيير العمومي الجديد كمقاربة لاصلاح الادارة العامة في الدول العربية ، المؤتمر العلمي الدول حول: عولمة الادارة في عصر المعرفة ، 15، 17 ديسمبر 2012، لبنان .

المحاضرات:

1. فوزية شرقي، التسيير العمومي ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص الادارة المحلية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة - ، 2025/2024.
2. علي بوقلاشي، دروس في التسيير العمومي، مقدمة لطلبة السنة اولى ماستر ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم علوم التسيير، 2019 /2018، ص100،101.
3. مونير بن حاح، الادارة العمومية الحديثة، محاضرات موجهة لطلبة الماستر 1 تخصص اقتصاد الصحة وادارة المستشفيات، جامعة فرحات عباس – سطيف 1- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022 /2021، ص16.

المذكرات:

1. منار بابا عربي،التسيير العمومي الجديد كمدخل لتحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2023 /2022، ص45